الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2010/IG.1/3(Part I)
29 July 2010
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجـــلس
الاقتصـــادي والاجتمـــاعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة التاسعة
بيروت، 13-15 تشرين الأول/أكتوبر 2010

البند 4 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

انعكاسات اجتماعات الهيئات الإقليمية والدولية على عمل اللجنة الإحصائية

نتائج الدورة السادسة والعشرين للإسكوا في مجال الإحصاء

موجـز

أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها السادسة والعشرين قرارين لهما انعكاسات على عمل اللجنة في مجال الإحصاء. وتقدم هذه الوثيقة مجموعة من الأعمال المقترحة استجابة لمقتضيات هذين القرارين.

واللجنة الإحصائية مدعوة إلى استعراض الأعمال المقترحة بهدف اعتماد قائمة من الأنشطة المتفق عليها. وتسهيلاً لاطلاع المشاركين في الدورة التاسعة للجنة الإحصائية على هذين القرارين، يرد نص كل منهما في مرفق هذه الوثيقة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- انعكاسات القرار 297 (د-26) بشأن رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي	4-3	3
ألف- الفقرات ذات الصلة من منطوق القرار	3	3
باء- الأعمال المقترحة	4	4
ثانياً- انعكاسات القرار 295 (د-26) المعنون "الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الاهتمام بسياسات الشباب – فرصة للتنمية"	6-5	5
ألف- الفقرة ذات الصلة من منطوق القرار	5	5
باء- الأعمال المقترحة	6	5

المرفق

القرار 297 (د-26) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي 7

القرار 295 (د-26) الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الاهتمام بسياسات الشباب – فرصة للتنمية 8

مقدمة

1- اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها السادسة والعشرين المنعقدة في بيروت، في الفترة من 17 إلى 20 أيار/مايو 2010، قرارين لهما انعكاسات على عمل الإسكوا في مجال الإحصاء: القرار 297 (د-26) بشأن رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي، حيث تدعو اللجنة جميع البلدان الأعضاء إلى العمل على تعزيز التنسيق بين الأجهزة الإحصائية الوطنية وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية المعنية بتطوير العمل الإحصائي؛ والقرار 295 (د-26) المعنون "الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الاهتمام بسياسات الشباب – فرصة للتنمية" حيث تؤكد اللجنة أهمية أن تواصل الإسكوا عملها في تعزيز دور الأجهزة المركزية للإحصاء في البلدان الأعضاء في جمع وتحليل البيانات الإحصائية عن الشباب.

2- واللجنة الإحصائية مدعوة لاستعراض ومناقشة الأعمال المقترحة تنفيذاً لمقتضيات هذين القرارين، بغية اعتماد قائمة للأنشطة والنواتج المتفق عليها. وقد ترتأي اللجنة الطلب من الأمانة التنفيذية للإسكوا إعداد تقرير مرحلي عن تنفيذ هذين القرارين المتصلين بالإحصاء لتقديمه إلى الدورة العاشرة للجنة التي تعقد في الربع الأخير من عام 2012. وتسهيلاً لاطلاع المشاركين في الدورة التاسعة للجنة الإحصائية على هذين القرارين، يرد نص كل منهما في مرفق هذه الوثيقة.

أولاً- انعكاسات القرار 297 (د-26) بشأن رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي

ألف- الفقرات ذات الصلة من منطوق القرار

3- بينما يرد النص الكامل للقرار في مرفق هذه الوثيقة، فيما يلي الفقرات ذات الصلة من منطوق القرار وتتبعها الأعمال المقترحة للتنفيذ:

" 1- تدعو جميع البلدان الأعضاء إلى العمل على تعزيز التنسيق بين الأجهزة الإحصائية الوطنية وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية المعنية بتطوير العمل الإحصائي، بهدف تحسين المؤشرات من حيث شمولها وشفافيتها وأساليب التبليغ عنها، بحيث يمكن تعميم الأساليب الفعالة في رصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها محلياً ودولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وذلك بالطرق التالية:

(أ) تحديد الأولويات ووضع استراتيجية لتوفير البيانات اللازمة لجميع المؤشرات؛

(ب) تحديد طرق بناء القدرات، وغيرها من الطرق التي يمكن من خلالها تحسين إجراءات رصد مؤشرات التنمية والتبليغ عنها، بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) الحرص على أن تكون البيانات الوصفية مطابقة للمعايير المعتمدة؛

2- تطلب إلى الأمانة التنفيذية استحداث آلية لرصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق تقدم المجتمع في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب، وذلك بالطرق التالية:

(أ) دعم البلدان الأعضاء، حسب احتياجاتها ومتطلباتها، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق بناء القدرات على جمع الإحصاءات ونشرها، ودمج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط التنموية، ورصد التقدم المحرز وقياس تأثيره وإعداد تقارير وطنية وإقليمية بالتنسيق مع الجهات المعنية؛

(ب) تقييم جودة البيانات الوطنية ومؤشرات التنمية بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، والعمل على توفير الموارد الكافية لتحسين نوعية هذه البيانات وتطابقها مع المعايير الدولية؛"

باء- الأعمال المقترحة

4- يُقترح تنفيذ الأنشطة والنواتج التالية على الصعيدين الوطني والإقليمي، رهناً بتوفر الموارد:

(أ) اجتماعات لفرق الخبراء وورشات عمل بهدف تحقيق ما يلي:

- تبادل التجارب والممارسة الجيدة في جمع البيانات وحسابها (متصل بالفقرة 1 (أ) من القرار)؛
- التشاور بشأن منهجيات اختيار المؤشرات لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (متصل بالفقرة 1 (ب) من القرار)؛
- بناء القدرات في تطوير قواعد البيانات وتبادل البيانات الوصفية (متصل بالفقرة 1 (ج) من القرار).

(ب) العمل المتصل بالبيانات (متصل بالفقرة 1 (ج) من القرار):

- إرساء عمليات دورية لجمع وتبادل البيانات عن الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيدين المحلي والإقليمي؛
- تنقيح البيانات: متابعة التحقق من صحة البيانات، وتحديد البيانات المغايرة، ومطابقتها مع البلدان الأعضاء ووكالاتها؛
- نشر قواعد البيانات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية على الإنترنت.

(ج) المنشورات والمواد التقنية (متصلة بالفقرة 2 من القرار):

- إعداد منشورات ورسوم بيانية وطنية وإقليمية عن الرصد الإحصائي للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والإحصاءات عن الجنسين؛
- إمكانية إنشاء موقع إلكتروني متخصص.

(د) خدمات استشارية (متصلة بالفقرة 2 (أ) من القرار):

- الاستجابة لطلبات البلدان الأعضاء لمساعدتها في حساب وجمع ونشر المؤشرات الإحصائية عن الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك إعداد التقارير الوطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية.

(هـ) البحث والتحليل (متصل بالفقرة 2 (ب) من القرار):

- تقييم جودة البيانات من المصادر الوطنية والدولية المتوفرة.

ثانياً- انعكاسات القرار 295 (د-26) المعنون "الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الاهتمام بسياسات الشباب – فرصة للتنمية"

ألف- الفقرة ذات الصلة من منطوق القرار

5- بينما يرد النص الكامل للقرار في مرفق هذه الوثيقة، فيما يلي الفقرة ذات الصلة من منطوق القرار وتتبعها الأعمال المقترحة للتنفيذ:

" 1- تؤكد أهمية أن تواصل الإسكوا عملها كمحور إقليمي في المجالات التالية:

{....}

(د) تعزيز دور الأجهزة المركزية للإحصاء في البلدان الأعضاء في جمع وتحليل البيانات الإحصائية عن الشباب، وفي تطوير نظم وقواعد المعلومات المتعددة الوظائف، ووضع مؤشرات ومعايير قياسية بما ينسجم مع السياسات الوطنية لكل دولة؛"

باء- الأعمال المقترحة

6- يُقترح تنفيذ الأنشطة التالية على الصعيدين الوطني والإقليمي، رهناً بتوفر الموارد:

(أ) العمل المتصل بالبيانات:

- إرساء عملية دورية لجمع البيانات وحساب المؤشرات الخاصة بسياسات الشباب على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- صيانة قاعدة بيانات الشباب (Y-Info) بشأن المؤشرات الإحصائية الخاصة بالشباب في البلدان الأعضاء.

(ب) الخدمات الاستشارية:

- تقديم الدعم، حسب الطلب، للأجهزة الإحصائية الوطنية في جمع البيانات وإنتاج المؤشرات الخاصة بسياسات الشباب؛
- بناء القدرات، عند الطلب، في تطبيق مناهج اختيار المؤشرات المتصلة بسياسات الشباب.

المرفق

القرار 297 (د-26) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير ببالغ الاهتمام إلى النقص في البيانات والمعلومات اللازمة لدى بعض البلدان الأعضاء على الصعيدين الوطني والمحلي لمؤشرات التنمية، بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها الهدف المعني بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، ووضع الشباب، وتأثير هذا النقص على الإحصاءات الرسمية، حيث يعوق عدم توفر المعلومات والبيانات الدقيقة جهود تخطيط السياسات التي ترتكز على الوقائع وتنفيذها وتضعف قدرة البلدان على رصد مؤشرات التنمية الوطنية،

وإذ تقر بأن بناء القدرات الإحصائية الوطنية هو عنصر بالغ الأهمية في إنتاج مؤشرات موثوقة عن تقدم المجتمعات وإصدارها في حينها،

وإذ تذكر بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 6/2006 المؤرخ 24 تموز/يوليو 2006، الذي أعرب المجلس فيه عن بالغ القلق من عدم وجود بيانات وافية من أجل تقييم الاتجاهات الوطنية في سياق رصد التقدم المحرز نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وافتقار البلدان التي تتوفر فيها بيانات إلى القدرة على استخدامها للإبلاغ عن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ورصده،

وإذ تذكر أيضاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 27/2000 المؤرخ 28 تموز/يوليو 2000، حيث أكد المجلس على أهمية الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات الإحصائية في جميع البلدان، وذلك بعدة طرق منها التدريب في المجال الإحصائي، وتقديم الدعم الدولي الفعال في هذا السياق للبلدان النامية والبلدان الخارجة من النزاعات،

وإذ تؤكد على أهمية تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015،

وإذ تشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية في متابعة تنفيذ هذه الأهداف ورصده، ولا سيّما التقارير التي تتناول التقدم المحرز في منطقة الإسكوا باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

1- **تدعو** جميع البلدان الأعضاء إلى العمل على تعزيز التنسيق بين الأجهزة الإحصائية الوطنية وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية المعنية بتطوير العمل الإحصائي، بهدف تحسين المؤشرات من حيث شمولها وشفافيتها وأساليب التبليغ عنها، بحيث يمكن تعميم الأساليب الفعالة في رصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها محلياً ودولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وذلك بالطرق التالية:

(أ) تحديد الأولويات ووضع استراتيجية لتوفير البيانات اللازمة لجميع المؤشرات؛

(ب) تحديد طرق بناء القدرات، وغيرها من الطرق التي يمكن من خلالها تحسين إجراءات رصد مؤشرات التنمية والتبليغ عنها، بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) الحرص على أن تكون البيانات الوصفية مطابقة للمعايير المعتمدة؛

2- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية استحداث آلية لرصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق تقدم المجتمع في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب، وذلك بالطرق التالية:

(أ) دعم البلدان الأعضاء، حسب احتياجاتها ومتطلباتها، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق بناء القدرات على جمع الإحصاءات ونشرها، ودمج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط التنموية، ورصد التقدم المحرز وقياس تأثيره وإعداد تقارير وطنية وإقليمية بالتنسيق مع الجهات المعنية؛

(ب) تقييم جودة البيانات الوطنية ومؤشرات التنمية بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، والعمل على توفير الموارد الكافية لتحسين نوعية هذه البيانات وتطابقها مع المعايير الدولية؛

3- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، على أن يشمل التقدم في تحسين الإحصاءات المتعلقة بالمرأة والشباب على الصعيد الإقليمي والإنجازات الفعلية للإسكوا في هذا المجال.

القرار 295 (د-26) الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الاهتمام بسياسات الشباب – فرصة للتنمية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تؤكد الحاجة إلى تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في صياغة سياسات للشباب،

وقد اطلعت على الورقة الرئيسية المقدمة إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين، المنعقدة في بيروت في الفترة من 17 إلى 20 أيار/مايو 2010[1]، والتي استندت إلى برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها، وملحقه [2]، ونتائج وتوصيات اجتماع الخبراء الذي انعقد في أبو ظبي في عام 2009[3]، والمسح الإقليمي الذي أجرته الإسكوا في عام 2008 حول استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب،

1- **تؤكد** أهمية أن تواصل الإسكوا عملها كمحور إقليمي في المجالات التالية:

(أ) تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء، في مجال صياغة سياسات واستراتيجيات وطنية تستهدف الشباب، وتنظيم ورشات عمل تدريبية، وإعداد أدلة لتطوير قدرات الكوادر الوطنية العاملة في مجال صياغة السياسات الوطنية التي تستهدف الشباب، وتشجيع إجراء البحوث والمسوح التي تحدّد العوامل والاحتياجات الأساسية الخاصة بالشباب وسبل معالجتها؛

(ب) تفعيل دور المنسقين الوطنيين ليشمل الأجهزة الوطنية المعنية بقضايا الشباب؛

(ج) إعداد تقرير إقليمي دوري يستعرض تطور أوضاع الشباب في المنطقة وذلك في إطار الأولويات الخمس عشرة المدرجة في برنامج العمل العالمي للشباب ويستند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الدول الأعضاء؛

---

(1) الإسكوا، "السياسات الوطنية للشباب في إطار برنامج العمل العالمي للشباب"، E/ESCWA/26/4/(Part I).

(2) قرارا الجمعية العامة 81/50 و126/62. وبموجب قرار لجنة التنمية الاجتماعية في الأمم المتحدة 1/47، أصبح برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها، وملحقه، يشكلان مجموعة واحدة من المبادئ التوجيهية يُشار إليها بوصفها برنامج العمل العالمي للشباب.

(3) الإسكوا، تقرير اجتماع الخبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي: إدماج قضايا الشباب في عملية التخطيط للتنمية، 29-31 آذار/مارس 2009، E/ESCWA/SDD/2009/3/Rev.1.

(د) تعزيز دور الأجهزة المركزية للإحصاء في البلدان الأعضاء في جمع وتحليل البيانات الإحصائية عن الشباب، وفي تطوير نظم وقواعد المعلومات المتعددة الوظائف، ووضع مؤشرات ومعايير قياسية بما ينسجم مع السياسات الوطنية لكل دولة؛

(هـ) تبادل الخبرات بين بلدان المنطقة، والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات الشباب في المجالات ذات الأولوية المشار إليها في برنامج العمل العالمي للشباب؛

(و) اعتماد موضوع سياسات الشباب كمحور أساسي في تنظيم الاجتماع المقبل لآلية التنسيق الإقليمي في عام 2010 ومواصلة الجهود في مجال توسيع نطاق التعاون بين وكالات وبرامج الأمم المتحدة الإقليمية لتعزيز توصيات هذا القرار وتنمية قدرات الحكومات في هذا المجال؛

(ز) تعزيز التعاون والتنسيق بين الإسكوا وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وذلك في إطار تشجيع حكومات المنطقة على صياغة سياسات وطنية للشباب، وفي سياق الدعوة لإدراج قضايا الشباب ضمن المشروع العربي لصحة الأسرة؛

2- **تؤكد** أهمية الإعلان الاسترشادي للجنة بشأن الاهتمام بسياسات الشباب: فرصة للتنمية، المرفق نصه في هذا القرار؛

3- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي للإسكوا أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وتضمينه الإنجازات الفعلية للإسكوا في هذا المجال.

المرفق

الإعلان الاسترشادي للجنة بشأن الاهتمام بسياسات الشباب - فرصة للتنمية

1- **نحن**، ممثلي البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المشاركين في الدورة السادسة والعشرين للإسكوا وفي حلقة الحوار حول السياسات الخاصة ب الشباب في العالم العربي: التحديات والفرص المتاحة، التي انعقدت في بيت الأمم المتحدة في بيروت وبرعاية كريمة من حكومة الجمهورية اللبنانية ممثلة برئيس مجلس النواب دولة الأستاذ نبيه بري؛

2- نلاحظ مع الاهتمام **انعقاد الدورة السادسة والعشرين للجنة في سنة ٢٠١٠، وهي السنة التي أعلنتها الأمم المتحدة السنة الدولية للشباب: الحوار والتفاهم المتبادل**[4]؛

3- **وندرك** أهمية قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالشباب والتي كان أولها إعلان الأمم المتحدة حول تعزيز مُثل السلام، والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب في أوساط الشباب الصادر في عام 1965[5]؛

4- **ونشير إلى** مبادئ وطروحات برنامج العمل العالمي للشباب الذي اعتمدته الأمم المتحدة بموجب قراريها 81/50 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1995 و126/62 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2007، وأكدت عليه في قرارات أخرى، آخرها القرار 130/64 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2009؛

(4) قرار الجمعية العامة 134/64 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2009.

(5) قرار الجمعية العامة 2037 (د-20) المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 1965.

5- **ونلاحظ بكل تقدير** إنجازات منطقة غربي آسيا على مدى ثلاثة عقود التي كان أولها خطة العمل الإقليمية للشباب في عام 1983 التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإكوا) آنذاك، والتي تشمل أيضاً الاستراتيجيات الوطنية للشباب، ودمج الاحتياجات الأساسية للشباب في أهداف الخطط الوطنية، وتبني مسألة مشاركة الشباب باعتبارها وسيلة لتطوير برامج التنمية وتنفيذها؛

6- **ونعبّر** عن تقديرنا للقيمة العالية للشباب كعنصر أساسي في تغيير الحاضر وصنع المستقبل، ونؤكد أهمية إيلاء الشباب الأولوية والرعاية؛

7- **وندرك** أن الاستثمار في الشباب استثمار مضمون العوائد وأن وجود سياسة وطنية للشباب هي في المقام الأول تعبير عن التزام المجتمع بمواطنيه؛

8- **ونؤكد** أن مشكلة البطالة هي من الهموم الأساسية التي ترهق الشباب والتي تزيد من أهمية خلق فرص عمل جديدة وواعدة لهم في المجالات النامية تلافياً للنزيف الاجتماعي والاقتصادي الذي يتعرض له المجتمع؛

9- **ونشدد** على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/1998 الذي بموجبه أنيط باللجان الإقليمية دور ممارسة القيادة الجماعية والمسؤولية عن التنسيق والتعاون في كافة المجالات ذات الصلة بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة وفي إطار مناطقها الجغرافية، وذلك من خلال آلية التنسيق الإقليمية،

10- **ونؤكد** على الامتيازات المقارنة التي تتمتع بها الإسكوا في إطار مهامها في دعوة البلدان الأعضاء للاجتماع وحضور المؤتمرات وفي الاضطلاع بدور قيادي في تنسيق جهود المنظمات الإقليمية والمكاتب القطرية لمنظمات الأمم المتحدة فيما يخص تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب؛

11- **ونرحب** بالمؤتمر العالمي الخامس للشباب الذي سيعقد في اسطنبول، تركيا، في الفترة من 31 تموز/يوليو إلى 13 آب/أغسطس 2010، وبمبادرة حكومة المكسيك باستضافة المؤتمر العالمي للشباب في مدينة مكسيكو ، في الفترة من 24 إلى 27 آب/أغسطس 2010، اللذين سيركزان على مسألة الشباب والتنمية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

نتفق على تعزيز الجهود لتحقيق أهداف برنامج العمل العالمي للشباب من خلال:

1- **تفعيل** الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب واستخدام الغايات والأهداف المقترحة في تقريري الأمين العام حول الموضوع[6]، كوسيلة لتيسير صياغة سياسات الشباب على الصعيد الوطني ورصدها بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأعضاء؛

2- **تطوير** سياسات وطنية للشباب في البلدان الأعضاء التي لم تبادر حتى الآن إلى إدراج الشباب في برامجها الإنمائية، وصياغة رؤية بمشاركة الشباب تقوم على أساس الحقوق والواجبات، وتبيّن الوجهة التي يعتمدها البلد في تنمية شبابه؛

3- **مراجعة** السياسات أو الاستراتيجيات في البلدان التي لديها مثل هذه السياسات والاستراتيجيات من أجل تفعيلها في إطار برنامج العمل العالمي للشباب، ومواصلة الجهود في مجال تطوير مصادر التمويل الذاتية للتمكن من تأمين الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات، ودعم مصادر التمويل الذاتية بمصادر متنوعة دولية وإقليمية ووطنية؛

---

(6) الغايات والأهداف المتعلقة برصد الشباب في سياق الاقتصاد العالمي، تقرير الأمين العام، الدورة الثانية والستون، A/62/Add.1 – E/2007/7/Add.1؛ وتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب: التقدم المحرز والمعوقات فيما يتعلق برفاه الشباب ودورهم في المجتمع المدني، تقرير الأمين العام، الدورة الرابعة والستون، E/2009/3 – E/64/61.

4- **انطلاق** السياسة الوطنية للشباب من نهج حقوق الإنسان، وضمان مشاركة القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دعم وحماية حقوق الشباب، وتغيير النظرة السائدة عن الشباب باعتبارهم مجرد متلقين لمنحة أو خدمة، إلى أصحاب حق، على أن يشمل هذا النهج الشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة؛

5- **الاستعانة** بالمجالات ذات الأولوية الخمسة عشر لبرنامج العمل العالمي للشباب باعتبارها إطاراً أساسياً في انتقاء الأولويات والاحتياجات الوطنية، ومناقشتها من خلال المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبمشاركة الشباب، وتحقيق توافق مجتمعي بشأنها، من أجل تيسير الالتزام بها وتوسيع نطاقه بحيث يشمل جميع الأطراف المعنية؛

6- **تخصيص** حيز من برامج العمل الإحصائي في البلدان الأعضاء لرصد تنمية الشباب والاستمرار في تطوير قائمة المؤشرات الخاصة بهذا الغرض، باعتبارها لائحة مبدئية تتيح فرصة مراجعتها وتكييفها وفق اً لأولويات الشباب في كل بلد؛

7- **بذل** أقصى الجهود لإنشاء آلية مناسبة للتنسيق بين الوزارات والجهات التي تعنى بقضايا الشباب، في الدول التي ليس لديها مثل هذه الآليات، وتحديد مهام كل من هذه الجهات وتعزيز صلاحياتها، ورسم أطر التعاون فيما بينها بحيث تشمل السياسة الوطنية للشباب جميع القطاعات، وت نفذ في إطار من الشراكة الوطنية بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب والوزارات والدوائر الحكومية وأصحاب الشأن الأساسيين.